المعهد العراقي للحوار
Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

احتجاجات تشرين الاول 2019م:
صراع الخطابات لرسم مسار العملية السياسية

د. عدنان صبيح

د. علي طاهر الحمود

07905400123
Head@hewariraq.com

يتفق المراقبون ان الاحتجاجات العراقية التي اندلعت مطلع تشرين الاول 2019م تتميز عن غيرها اذ لم يحظ أي احتجاج بعد ٢٠٠٣ بما حظيت به هذه الاحتجاجات من اهتمام على جميع المستويات، السياسية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته اظهرت التظاهرات الاخيرة بأنها ترسي تقاليد جديدة في الاحتجاج مبنية على أساس احترام أسس الديمقراطية، وخطوطًا من الألوان التي صبغت أسلوب حياة المحتجين، لا يتجاوزونها بل يعتبرونها مائزة في إطار الحديث، والتعامل.

الثقافة العراقية، قائمة، كأي ثقافة على مجموعة من العلاقات تحدد شكلها. فالثقافة العراقية قائمة على علاقات الجمهور (الناس) مع القرابة والدين، بالمقام الاول. والعلاقة مع الدولة ونظامها العام والقانون الوضعي وكل مقارباته بالمقام الثاني. وتلك العلاقات حددت أشكال التعامل مع النظام الاقتصادي والديني والسياسي، اذ لم يجر عليها تغييرات تذكر منذ تأسيس الدولة العراقية (١٩٢٠) وحتى الزمن الحالي سوى تغييرات طفيفة.

على المستوى الاقتصادي مثلا كانت القوة الاجتماعية الرئيسة المهيمنة على السوق في بدايات القرن التاسع عشر (لليهود العراقيين)، وبعد ترحيلهم اصبحت طبقة التجار (الشيعة) بديلة لطبقة التجار (اليهود)، بينما انشغل سنة العراق بادارة النظام الاداري والسياسي للدولة العراقية.

وتتكون الطبقات في العراق احيانا من أسس دينية وليس على أسس هوياتية متنافرة بالضرورة. ويعود سبب ذلك احيانا الى الطبيعة الديمغرافية حيث يتوزع السكان جغرافيا على أساس قرابي في مناطق كثيرة من محافظات العراق حتى أن مناطق باكملها حوت عشيرة واحدة (عانه، هيت ، زبيدية، وغيرها)، ما ادى الى ان تتوسع تلك العلاقات الدينية والقرابية على حساب العلاقات الأخرى كالسياسية والقانونية، ما أدى تالياً الى تحول العلاقات الثانوية مسايرة للعلاقات الأولى، وأنتجت علاقات جديدة تشبه الى حد كبير العلاقات الأولى، فتحولت مؤسسات الدولة الى نموذج لعلاقات الدين والقرابة.

في المحصلة، فان ذلك التشكيل الجديد يحرم الكثيرين من الحصول على وجودهم ويخل بالمؤسسات، ما دامت غير قائمة على الكفاءة والتحصيل والاختصاص.

أما ما يخص الاحتجاجات فان هناك عددا من الظروف انبثقت من التصور الاجتماعي للناس، نتيجة ترسخ نظام العلاقات الاول المشكل لنظام سياسي واداري في العراق. وبذلك سنسعى الى الوقوف على عدد من المعطيات التي ساعدت في ظهور احتجاجات تشرين وتبلورها، وكذلك التعرف على اطر افها الرئيسة، وكيف واجهت الدولة العر اقية (مؤسسات وأحز ابا) تلك الاحتجاجات؟ وهل هي فعلًا مثلت تحولًا اجتماعيًا عر اقيا؟ وماذا يبنى على ذلك التحول؟

ونأمل ان تكون الاجابة عن هذه الاسئلة بوابة لفهم طبيعة الاحتجاج العراقي ومآلاته.

ظروف ما قبل الاحتجاج

يمكن تلخيص عدد من الاحداث لتكون سياقا اوجد الاحتجاج، وقد تكون تلك الاسباب مباشرة او غير مباشرة، لكن الحقيقة هو ان هناك اسبابا ظاهرة واخرى كامنة يتم التعرف عليها من خلال خطاب المحتجين، فيمكن تقسيمها الى اسباب داخلية، واخرى خارجية، تحمل في طياتها تلك التقسيمات.

1- الاسباب الداخلية للاحتجاج:

تكمن الاسباب الداخلية للاحتجاج في عدد من النقاط كانت مسؤولة، او اوجدت ارضية مناسبة للاحتجاج، وهي:

1- حدوث الاحتجاجات بصورة متكررة منذ 2003 وحتى 2019، (2008، 2011، 2013، 2015)، وما 2019 الا امتداد لتلك الاحتجاجات من نواح عدة:

أ- كانت تلك الاحتجاجات مرتبطة دائمة بحدث سياسي، يشعر به عدد من المواطنين او قوى سياسية بالغبن، فيتجهون الى تفعيل الاحتجاج او المشاركة فيه (2011 و2015)، إذ انه بعد عام من كل انتخابات نيابية وتشكيل حكومة، تشترك تلك القوى مع مواطنين محتجين.

ب- اندلاعها في المناطق الشيعية في العراق، والسبب يعود الى ان الجمهور الشيعي، يملك قوة دعمه من قبل المرجعية الدينية ما يمنحه شعورا بالقوة واستطاعته بالتغيير، فضلا عن ان المواطن الشيعي يشعر بانه الخاسر الاكبر في عملية انتاج الخدمات، وازدياد الفقر.

ج- اشتراك المدنيين المتكونين من النشطاء والاكاديميين والاعلاميين بالاضافة الى الحزب الشيوعي وغيرهم بصورة كبيرة في جميع تلك التظاهرات؛ والسبب كون هذه القوى لم تجد طريقا لها في الحكم منذ 2003، ولم تشركها الاحزاب الدينية في القرار السياسي العراقي، وتعتقد بان طريقها الوحيد لخلخلة الوجود الحزبي للاسلام السياسي من خلال الاحتجاجات. ولم ينفع دخول الحزب الشيوعي العراقي مع التيار الصدري في كتلة انتخابية واحدة ضمن انتخابات عام 2018 في تخفيف زخم الاعتراض لا سيما بعد تراجع التيار الصدري عن مطالب الاصلاح اثر تصويت كتلته على امتيازات النواب، وقانوني المفوضية والانتخابات، وتقاسم مناصب الدرجات الخاصة وفق منطق المحاصصة.

د- اغلب التظاهرات التي اندلعت في العراق، كانت تخرج بعد الشعور بزوال الخطر، فلا تواكب اغلب احتجاجات العراق الاخطار، فاحتجاجات 2008 حدثت بعد الشعور بزوال خطر الحرب الاهلية (2006-2007)، و 2011 بعد خروج القوات الامريكية، و2018 و2019 بعد انتهاء الحرب على داعش، مما يؤشر نتيجة مهمة (هو ان المحتجين يستشعرون الخطر على النظام العام ويؤجلون احتجاجهم

بعد زواله، ما يدل على انهم ينتمون فكريا الى النظام السياسي، ولا يريدون زواله بالمعنى العام، وانما تصحيحه).

2- تعد فترة (2014- 2018) من اسوأ المراحل التي مرت على العراقيين منذ 2003 من ناحية الفقر والخدمات وازدياد حالات البطالة، وذلك يعود الى انشغال مؤسسات الدولة العراقية بالحرب على داعش وتوفير لوجستيات الحرب، يقابله انخفاض سعر النفط، مما جعل التوجه الحكومي منحازا الى التقشف الشديد بدلا عن الاستثمار. فلا صرف على المشاريع الخدمية، ولا تعيينات، وهو ما ضاعف من نسب البطالة وفاقم من آثار توقف المشاريع، متسببا بشلل في النظام الاقتصادي العام. فمن المعروف ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كلي على الريع النفطي. واعتمدت الموازنة السنوية الاتحادية لعام 2019م على سبيل المثال في 90% من وارداتها على النفط، ذهب نحو حوالي 75٪ منها الى الرواتب والمصروفات التشغيلية، في حين سجلت عجزاً بلغ اكثر من 20%، تم تسديدها عبر الخصم من المصروفات الاستثمارية او الاقتراض الداخلي والخارجي[1]. اما عدد الموظفين في الدولة العراقية فهو من اعلى المعدلات في المنطقة قياسا بحجم السكان، اذ بلغ نحو 4 ملايين موظف، يضاف اليهم مليونا ونصف المليون متقاعد[2]، فضلا عن ارقام غير محددة لمستلمي رواتب شبكة الحماية الاجتماعية وعوائل الشهداء والسجناء السياسيين وغيرهم.

واكثر من ذلك فإن المجتمع العراقي يمرّ بحسب الاحصاءات بمرحلة الهبة الديموغرافية، بمعنى ان الفئة السكانية التي في سن العمل من 15 الى 64 سنة هي اعلى بكثير من الفئات الاخرى مثل الاطفال او المتقاعدين. فيتراوح المعدل السكاني الداخل في سن العمل حاليا في اعلى نقطة ممكنة، اذ تشكل 57% من السكان[3].

[1] - ينظر نص الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق 2019م، على موقع وزارة المالية: http://www.mof.gov.iq.
[2] - تصريح لوزير المالية نقلته جريدة المدى، بتاريخ 2019/5/29. للمزيد ينظر: https://almadapaper.net.,
[3] - الجهاز المركزي للحصاء والمعلومات، الموجز الاحصائي لمحافظات العراق لسنة 2018، للمزيد ينظر: http://cosit.gov.iq/StatisticalAbstract-Final/StatisticalAbstract.html.

ورغم ان نسبة البطالة في العراق تبلغ نحو 14% ضمن المعدل العام[4]، لكنها في اوساط الشباب تتجاوز ٤٠٪ بحسب الارقام الدولية. وتشير الارقام الى ان نسبة الفقر تتجاوز حاجز الـ50% في محافظات مثل ذي قار والمثنى، على الرغم من ان معدل الفقر الكلي في العراق هو بحدود 22.7% بحسب الارقام الرسمية[5]. ويمكن ان تزيد الصورة قتامة لو عرفنا ان الارقام تشير الى دخول 600 الف شاب سنويا الى سوق العمل، في حين لم تزد قدرة الموازنة العامة للدولة عام 2019م عن توفير أكثر من 50 الف فرصة عمل.

وفي الوقت ذاته انتهجت الحكومة العراقية في زمن رئيس الوزراء حيدر العبادي سياسة تقشفية لتغطية تكاليف الحرب على داعش، تزامنت ايضا مع انخفاض حاد في اسعار النفط، وهو ما ادى الى وقف التعيينات الحكومية السنوية، مما فاقم بشكل متراكم وعلى مدى السنين الخمسة التي سبقت الاحتجاجات من مشكلة البطالة لا سيما بين الخريجين.

وعجزت الحكومة ايضا عن دفع مستحقات المقاولين من القطاع الخاص المدينين للحكومة، ما تسبب هو الاخر بتلكؤ شديد في عمل القطاع الخاص الضعيف اصلا. وبدا هذا واضحا في حالات التذمر الكبيرة لدى الشباب العراقي العاطلين عن العمل، اذ قاطع شباب كلمة رئيس الحكومة حيدر العبادي (حكومة2014- 2018) عند طرحه لمشروعه الانتخابي (2018)، ملوحين بشهاداتهم، مرددين (ملينا من الكعدة نريد شغل)، وكانت واحدة من اخطر العبارات التي لم يلتفت لها رئيس الحكومة ولا فريقه الزائر انذاك، بل ان الشريط المصور للحدث يوضح تغافل ذلك من خلال سؤال العبادي الواقفين بجانبه: "ما المشكلة؟" ليأتيه الجواب: (انهم لايسمعون الصوت).

---

[4] - المصدر نفسه.

[5]- بيان رسمي للجهاز المركزي للاحصاء والمعلومات على الرابط: http://cosit.gov.iq/ar/1131-2018-11-11.

3- مخالفة الوعود: وهذه واحدة من المشكلات التي ساهمت في خروج المحتجين، فحكومة 2018 جاءت كمشروع لردم الفجوة بين السلطة والجمهور، وجاءت الوعود على لسان اغلب القيادات، واعتذر بعضهم عمّا فات، واصفين الحكومة الجديدة بأنها (حكومة حل المشكلات)، طالبين من الناس التوسم بها خيرا، كونه بالفعل والحديث لهم (لا خيار امامنا الا معالجة مشكلات الناس واعادة الثقة). لكن العراقيون فوجئوا بتوجه الحكومة لاطلاق الضربة القاضية على المسحوقين منهم، اذ جرى استهداف البيوت العشوائية وتدميرها من دون توفير بديل لهم، وفوجئ اصحاب البسطات في الشوارع بقرار ازالة من جميع المناطق التجارية من دون توفير البديل، واستخدام القوة مع المتظاهرين الخريجين المطالبين بالعمل. وكانت حملة رفع التجاوزات التي بدأتها بعض المحافظات، قد استهدفت في بعض الاحيان دور الفقراء واسواقهم، من دون ان تشمل ذلك التجاوزات التابعة للاحزاب والمجاميع المسلحة المهيمنة على القرار السياسي. وكل ذلك زاد بالطبع من الاعتقاد بان الاحزاب الحاكمة مازالت بعيدة عن الطبقات المحرومة.

4- اوصل السياسيون في حكومة 2018 الى الناس رسالة واضحة بانه لامناص من المحاصصة في توزيع المناصب. وقد قابل ذلك اعتقاد لدى الناس بان المحاصصة لم تكن مكوناتية، بل حزبية، والتقاسم القائم هو بين احزاب المكونات، وليس بين جمهور الاحزاب، ما يعني حرمان المواطنين من حقوقهم، واحتياجاتهم، وحصر الامتيازات بالمقربين من الاحزاب المهيمنين على قرار المكون.

5- بروز فئة (العائدون من الحرب)، فهم يمثلون مشكلة لاي نظام سياسي لا يستطع استيعابهم، وهناك امثلة كبيرة يحدثنا بها التاريخ، مثلا العائدون من حرب الخليج الثانية عام 1990 ودورهم في الانتفاضة الشعبانية، وكذلك في مصر كان للعائدين من حرب 1948 ودور مهم في اسقاط الحكومة 1952. وفي الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب فيتنام وظهور فئة العائدون من الحرب المنعزلين في المجتمع دعا السلطات انذاك الى الاستعانة بالباحثين الاجتماعيين والنفسيين ضمن شعار (امة في خطر). اما في العراق وبعد عودة المنتصرين من الحرب على داعش، لم توفر السلطة اسبابا للاحتفاء بهذه الفئة، ولم يعاملوا على انهم سبب الانتصار، ولم يميزوا اجتماعيا، فغالبيتهم عاد واصبح عاطلا عن العمل بينما انشغل قادة تلك الحرب، في العمل على وجودهم سياسيا من خلال مشاركتهم الانتخابات والتنافس على الامتيازات. وهكذا وجد المقاتلون العائدون انفسهم غير مذكورين بصفة

خاصة، غير مميزين بشكل خاص، ولايحظون بامتياز اجتماعي او سياسي، مما جعلهم ناقمين على النظام العام غير المنصف لهم، وكانوا بذلك من الفئات المهمة المشكّلة للاحتجاجات.

الظروف الخارجية

اهم مارافق عراق ماقبل احتجاجات الاول من تشرين الاول 2019 هي قضية الصراع الدولي بين ايران ومحورها من جهة، والولايات المتحدة ومن معها من جهة اخرى. وسعى العراق للوقوف بين الجهتين ليكون طرفا في نزع فتيل الازمة، الا ان انقسام القوى السياسية العراقية بين مؤيد لامريكا ومؤيد لايران انعكس على الحكومة الجديدة (حكومة 2018) من خلال خطابها المهتم بالخارج اكثر من اهتمامها بالداخل. ولا ادل على ذلك من زيارات كثيرة لرئيس الوزراء والسياسيين فضلا عن اهتمام خطابات الاحزاب بالصراعات الاقليمية والدولية، في الوقت الذي كان الناس منشغلون بهمومهم اليومية مثل البطالة والخدمات، وهم ازدادوا نقمة على التوجه الحكومي المهتم بما يجري في الخارج اكثر من اهتمامها بتلك الفجوة التي تزداد يوما بعد آخر بين المواطنين والسلطة.

احتجاج تشرين الاول

كل الظروف الداخلية والخارجية آنفة الذكر انتجت شعبا مهيأ للخروج على سلطة تعمقت بينه وبينها الفجوة، فاصبح يرى بانها لا تمثله. كان يحتاج دفعة للخروج، بعد ان وصل الى مرحلة الانكسار، وشعوره بضرورة ان يعمل شيئا مقابل انكساره، حتى جاءت مجموعة من الاحداث، شحنت الشارع للخروج، منها التفاعل الفض مع اصحاب الشهادات العليا وتفريق تظاهراتهم بالقوة من امام مبنى الحكومة، واقالة قائد عسكري من ابطال الحرب، روجت السلطة واعلامها قبل ذلك شجاعته في محاربة الارهاب، وغيرها من الاحداث.

في الواقع لم تكن تلك الاسباب سوى القشة التي قصمت ظهر العلاقة المرتبكة بين المواطنين و السلطة، حتى وصل الشارع الى مرحلة يحتاج بها ان يعبر عن سخطه لما وصلت اليه الاحوال، ويقينه بان رسالته لم تصل بصورة واضحة بامتناعه عن الخروج في الانتخابات التي وصلت نسبة المشاركة فيها إلى اقل من 40%. فلم يتغير شيئا بعد الانتخابات، لا على مستوى تجاوز المحاصصة، ولا التفكير الجدي لحل المشكلات الحياتية. وقد لاحظ عدد من الناشطين انشاء كروبات خاصة للاحتجاج في وسائل التواصل الاجتماعي قبل بضعة أشهر من اندلاع التظاهرات، وهي مجموعات كانت تدعو الى الاحتجاج من اجل تحقيق اصلاح جذري في النظام السياسي.

ومثل الاحتجاج مرحلة جديدة في العملية السياسية من ناحيتي الخطاب والسلوك، اذ شكلت اطرافه الرئيسة (المحتجون، المرجعية، القوى السياسية). وبذا اصبح المحتجون طرفا رئيسا في تلك المعادلة

بعد ان كانوا لايمثلون اي دور في المراحل السابقة. ومن لحظة الاول من تشرين الاول اصبح للجمهور وظيفة ارسال الرسائل، والمرجعية صنعا، بينما لم تملك القوى السياسية في تلك العملية الا استقبال الرسائل والتفاعل معها.

رسائل المحتجين

لم يكن المحتجون طيلة الاحتجاجات يحملون رسائل كالرسائل المطلبية فيما سبق. وتكمن احدى نقاط القوة في الاحتجاجات الاخيرة في هذه النقطة تحديدا، اذ كانت الاحتجاجات مليئة بالرسائل الرمزية. وقد ابتدأت تلك الرسائل بشعار (نريد وطن)، فمن اراد الوطن لايرضى باستقالة الحكومة، او اطلاق تعيينات، او تبليط شارع، او تحسين الوضع الصحي، ولن يقنع بزيادة الرواتب، او توزيع قطع اراض. شعار لم تسكته رسائل التطمين من رئيس البرلمان او الحكومة وحتى السياسيين. رمزية قصمت ظهر الجميع، لانعرف من الذي روج لها في البداية، الا ان الرمز يكمن اهميته في انه يمثل الجماعة باكملها، كل من تجري على لسانه هو قائلها، ولايسألون عن القائل. عبارة (نريد وطن) اذكى من كل العبارت التي اطلقت، وشعار يستبطن في داخله دعوة الى استمرار التظاهرات، ويعني ان ثمة وطنا مسلوبا، وان السالب لهذا الوطن جهة خارجية او داخلية، وتعني باننا سندافع لاسترجاعه، اضافة الى معانيه الاخرى الكثيرة. فميزة الرموز انها تعني كما هائلا من المعاني، وهكذا تسير الجماعات التي تريد ان تنظم افرادها، تصنع رموزا بمعان متعددة ليمثلهم من عدة جوانب.

وبعد ايام من الاحتجاجات سيطر المحتجون في بغداد على المطعم التركي، وفجأة اطلقوا عليه تسمية (جبل احد)، وبذلك هم استعادوا الذاكرة التاريخية للمجتمع، فلا يغفل احد منهم، دور ذلك الجبل في انهاء المعركة مع المسلمين. رمز اخر يجعل منهم مسيطرين على ذلك المطعم، واوصلوا رسالة رمزية اخرى بان التخلي عن الجبل، يعني خسارة المعركة. وهذا ما تم فعلا؛ هم دافعوا عنه بكل ما اوتوا من قوة، واصبح معضلة اخرى للسلطات، كيف لها ان تمنع احتجاجهم وقضمه بالتدريج، وهم يسيطرون على بوابته الفاصلة بين المجمع الحكومي وساحة التظاهر. حاولت الحكومة بالتهديد والوعيد حينا، وبالترغيب احيانا اخرى ضمنان خروج المحتجين من ذلك المبنى(الجبل)، لكن دون جدوى.

وليست الرمزيات بعيدة عن الثقافة العراقية، اذ تتميز الثقافة الشعبية بما يعرف بـ(الحسجة) الموجودة على ألسنة الناس في كل وقت. (والحسجة) لغز كلامي يقال في الحوارات وقصص وحكايا الناس، يقصدون اشياء منها، فلا يذكرونها صراحة بل يوجهون رسائلهم من خلالها. وقد استعملت الحسجة في احتجاجات الجنوب العراقي بشكل كبير، فلا تتفاجئ عندما تسمع اهزوجة في الناصرية (ذي

قار بردانة اليوم)، فهي تفسر نفسها من خلال متابعة الاحداث بأن ذي قار من اكثر المحافظات العراقية التي شهدت حرق مقرات حزبية وحكومية.

وهكذا كثير من الاهازيج والشعارات التي رفعها المحتجون، التي جعلت الحكومة عاجزة عن مواجهة ذلك المد الرمزي الذي يظهر وكأنه من دون اب، او قائل، فالمحتجون متبنون لتلك الشعارات، بل زاد عن ذلك العجز، المواجهة الحكومية بالقنابل الدخانية فاستثمرها المحتجون لصالحهم من خلال لبس الكمامات، واصبحت شعارا للاعتراض، لبسها كل من حضر الاحتجاج، حتى وان لم يكن على خط الصد الدخاني، مما فسح لهم المجال لعدم تمييزهم ومعرفة اشكالهم، فاعطاهم مزيدا من الشعور بالقوة، فهم جماعة لاتميز افرادها، وبالتالي يتحدثون ويطلقون الشعارات من دون خوف او وجل، فكسروا قيود الخوف ليفاجئوا الجميع بهذه الجرأة.

استثمر المحتجون القناع في كسر القيود الاجتماعية ايضا، وهي قيود تفرضها الثقافة العراقية تقليديا. فلا يمكن للمرأة ان تخرج مع الشباب بهذه الكثافة مع احتمالية ان يتعرف عليها أحد الجموع (جار او قريب) فيعاب على عائلتها ذلك. وما الكمامة الا مانع لذلك التمييز، فكانت النتيجة مشاركة المرأة بقوة وعدد غير مسبوق من قبل.

كل تلك الرمزيات التي رافقت الاحتجاجات، لم تواجهها السلطة بخطاب مضاد من النوع ذاته، اذ كان الخطاب الحكومي دلالي (وهو المعنى الواضح الذي لا يتطلب جهدا للوصول له) بعيدا عن الرمزيات. فالمحتجون يرفعون شعار (نريد وطن)، تقابلهم الحكومة بخطاب (ارجعوا الى بيوتكم)، او (توقف احتفال المعرض الدولي في بغداد). وكان نتيجة ذلك فجوة كبيرة بين المحتجين وقوى السلطة، فالمحتجون وحتى اصغرهم سنا، واقلهم تعليما يشعر بانه يحمل خطابا اقوى من خطاب الحكومة؛ فمثلما اشرنا ان المحتجون تعاملوا مع الخطاب وكانه خطاب كل واحد منهم. فضلا عن ذلك فان الحكومة استعملت اعلامها بطريقة اعلام ماقبل التواصل الاجتماعي، والمعلومة السريعة. فاعداد المحتجين وضحاياهم، نقلتها وسائل التواصل، واعلنت عنها المنظمات المختصة في اولى لحظات حصولها، فيما قابلتها الحكومة بالاعلان عن أعداد مغايرة. وبذلك سجل الاعلام الحكومي فشلا ذريعا وخسرت الدولة وسيلة تواصلها مع الجمهور. كان واضح جدا بان لدى السلطة مشكلة في الخطاب، حيث ان رسائلها كانت تمر السحاب من دون ان ينظر اليها المحتجون بجدية. وهو من اسباب انكفاء القوى السياسية على نفسها والتقليل من خطابها وكأن لاخطاب رسمي لها حيال ما يجري، في مقابل صعود الخطاب التشويهي للجيوش الالكترونية التابعة للقوى السياسية نفسها في سعي لشيطنة

المظاهرات واصباغ لون لا اخلاقي او عبثي عليها، ما عكس مزيدا من العجز عن مواجهة الخطاب الرمزي القوي والصادم للمحتجين.

المرجعية الدينية

يتعامل التراث الديني الشيعي بصورة كاملة مع الجمهور ويتعاطى معهم، وهناك كثير من الروايات والقصص الدينية والاحاديث عند الشيعة تعزز القول بان العقيدة الشيعية تسعى دائما الى تعزيز وجود اتباعها، بل لاتسير تلك العقيدة من دون وجود الاتباع. ولم يحدث ان فارقت المرجعية الدينية جمهورها على مدى تاريخ المرجعيات الشيعية، الا في حالات نادرة، اضطرها السياق العام القائم. وينطبق ذلك بصورة اساسية على المرجع الشيعي الاعلى السيد السيستاني الذي لم يخالف رأي الجمهور قط، متعاملا معه بصورة متواصلة وبحذر شديد ومن دون تناقض.

في خطاب الاحتجاج سارت المرجعية على هذا المنوال، وتدرجت بالخطاب مع المحتجين الى ان وصلت كـ(متبنٍ) بصورة كاملة لمطالبهم، واستخدمت سلطتها الروحية للضغط على القوى السياسية والحكومة، بل واستطاعت ان تفكك الخطاب الرمزي للمحتجين وتعيد تعريفه على شكل مطالب يتم توسيعها، ولا تتوقع منها التوقف عند حد معين.

خطاب المرجعية الذي كان واضحا من خلال خطب الجمعة التي رافقت الاحتجاجات، كانت على شكل متدرج، لايعط الحلول في يوم واحد، ولا يصرح بكل شيء بخطبة واحدة، ودائما ما يعطي مجالا للغموض الايجابي (الذي هو سر قوة خطابها، فانك تتوقع اشياء جديدة لاتعرفها).

في اول جمعة بعد احتجاج تشرين كان للمرجعية رأي، واقتصر على الطريقة الوصفية، ابتدأت فيها الخطبة، لامدان فيها ولا مغلوب، ومايخص التظاهرات كان النص (في الأيام الماضية وقعت اعتداءاتٌ مرفوضةٌ ومدانةٌ على المتظاهرين السلميين وعلى القوات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة في بغداد وعددٍ من المحافظات وانساقت المظاهرات في العديد من الحالات الى اعمال شغبٍ واصطداماتٍ دامية خلّفت عشرات الضحايا واعداداً كبيرة من الجرحى والمصابين والكثير من الأضرار على المؤسسات الحكومية وغيرها في مشاهدَ مؤلمةٍ ومؤسفةٍ).

وبذلك بدت المرجعية تسير مع التظاهرات في بدايتها، كأي متابع، يعطي مجالا للجمهور ولا يتمدد على حسابه، بل تساعد (أي المرجعية) في خلق اطار عام للاحتجاج، حتى تكون بدايته صحيحة، فاطارها العام في بدايتها اهم من مطالبها، وان المرجعية تعتقد ان قوة كلامها بقوة الجمهور، فهي تتابع خطواته، وتواصل تقدمها مع تقدمه، فهي لاتتأخر عنهم، ولا تتقدم بخطوة.

وفي الخطبة التالية حملت المرجعية الحكومة المسؤولية الكاملة (إن الحكومة وأجهزتها الأمنية مسؤولة عن الدماء الغزيرة التي أريقت في مظاهرات الأيام الماضية، سواء من المواطنين الأبرياء أو من العناصر الأمنية المكلفة بالتعامل معها). وهنا كانت بداية التدرج الخطابي وبيان موقف المرجعية من الاحداث، وذلك على حساب الحكومة.

وبينما خفّت التظاهرات من اجل زيارة الاربعين، خفّفت المرجعية هي الاخرى من تناولها الموضوع، وعندما عادت التظاهرات بعد 25- 10 جاء خطاب المرجعية مشابها لاول خطبة عن الاحتجاجات تطلب من الطرفين الحكمة ("ندعو أحبّتنا المتظاهرين واعزّتنا في القوات الأمنية الى الالتزام التام بسلمية التظاهرات وعدم السماح بانجرارها الى إستخدام العنف وأعمال الشغب والتخريب).

لتكمل في جمعة تالية مبدأها في التدرج لصالح المحتجين (تدين الاعتداء على المتظاهرين السلميين)، بل تزيد في ذلك رؤيتها من ان الجهات الامنية بصنوفها المختلفة لايمكن ان تكون طرفا في التعامل مع المعتصمين والمتظاهرين (خشية الانجرار الى مزيد من العنف).

ولم تكتف المرجعية بتحميل الحكومة المسؤولية بل اتجهت في خطبة الجمعة ما بعدها بمدح المتظاهرين واطلاق صفات عليهم (وقد تجلّى فيها العديد من الصور المشرقة التي تعبّر عن محامد خصال العراقيين وما يتحلّون به من الشجاعة والايثار، والصبر والثبات، والتضامن والتراحم فيما بينهم). بل ان المرجعية واست عوائل شهداء التظاهرات داعية الى محاسبة قاتليهم، والتمني للجرحى الشفاء.

وهذه من اهم المراحل التي قرأها الجمهور، فقد بانت ملامح توجه المرجعية، فهي مع تلك الاحتجاجات بصورة كاملة، فهي ابتدأت معهم، وتوسعت في خطابها معهم، لتكون مندمجة بصورة واضحة.

ومع التدرج الخطابي للمرجيعة اصبح المحتجون اكثر قوة، فقد وقفت المرجعية بسلطتها الروحية تجاه السلطة وعنفها، فتراجع عنف السلطة وازداد زخم التظاهرات، وازدادت شرعية مطالبها، من خلال قولها: (لاسبيل غيرها للخلاص من الفساد المتفاقم يوم بعد يوم، والخراب المستشري بتوافق من حكموا "لقوى الحاكمة"، من المكونات كافة).

وكانت هذه مرحلة اخرى مهمة من مراحل الاحتجاج حيث تخاطب المرجعية المحتجين بان لاسبيل غير الاحتجاج لتحقيق المطالب، اي ان هناك صوابا يرافق المتظاهر الذي قرر بنفسه ان يحتج، بل انه لا طريق صائب غير الذي اتخذه المتظاهرون. والمرجعية بهذا الخطاب كسرت روح الضعف الذي قد يمتلكها بعض الافراد بسبب اعتقادهم انهم يحتاجون الى من يفكر نيابة عنهم، بل انهم فكروا وقرروا، واصابوا.

وما ان جاءت خطبة اخرى انتظرها الناس والقوى السياسية، حتى فاجأت الجميع، فميزة المرجعية وجزء من قوتها انه لايتوقع منها ما سوف تتخذ من موقف، حيث اطلقت ما يشبه الفتوى بـ(تحريم الاعتداء على المتظاهرين السلميين)، مرفقة اياها بان على المتظاهرين ان يفرزوا المندسين بينهم. لتختتمها برصاصة الرحمة على الحكومة بقولها (فإنّ مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعوّ الى أن يعيد النظر في خياراته). وهنا تعاملت المرجعية تعامل القاضي الذي يعرف النتيجة مسبقا، لكنه يعطي مجالا للدفاع واكتمال التبريرات في اصدار الحكم، واعطاء مجال للمدعى عليه ليقدم اوراقه. وحكم المرجعية في هذه القضية حكم سياسي بامتياز عبر ايضا عن تمسكها بالخيار الدستوري والديمقراطي في سير الامور من دون تجاوز على السياقات (اقالة عن طريق مجلس النواب)، فدور المرجعية يبقى ارشاديا وليس في مقام الآمر والحكم النهائي.

وتكمل المرجعية خطابها التدريجي بهذه الطريقة، فابتداءا بالمطالبة بلجنة تقرر اصلاحات، ثم الدعوة الى اجراء اصلاحات مباشرة، ثم الدعوة لاقالة الحكومة، وبعد ذلك المطالبة بقانوني المفوضية والانتخابات عادلين. ليكونا محددين لما بعد اقالة الحكومة، فاذا ما توجهت الكتل الى تلك المطالب، تطالب المرجعية بانتخابات مبكرة.

وبذلك وجهت المرجعية مسار الامور لتحقيق كل شيء ممكن للاصلاح ضامنة الوقوف مع المحتجين ووقوف المحتجين معها، محققة خطابا اصلاحيا متكاملا.

وكان ذلك موجزا لخطاب الاحتجاج وكيف كانت الرسائل تؤطر في سياقها، الا انها جاءت مفاجئة للقوى السياسية بقوة رسائلها، وتبني مطالبها من قبل المرجعية، كاشفة عن ضعف الخطاب الحكومي وقلة حيلته في التعامل مع خطاب المحتجين والمرجعية معا، مكتفيا بخطاب انفعالي عدائي حينا ومحايد احيانا اخرى. والنتيجة كانت انه تحقق جزء كبير من المطالب المهمة للاحتجاجات حتى اللحظة (الغاء الامتيازات، الغاء مكاتب المفتشين العموميين، الغاء صفقة تقاسم الدرجات الخاصة، اقرار قانوني المفوضية والانتخابات، اقرار لجنة للنظر في التعديلات الدستورية، تجميد مجالس المحافظات، واخيرا استقالة الحكومة).

وتبقى النتيجة الأهم للاحتجاجات انبعاث الشعور بالثقة الجمعية، والقدرة على التغيير، في مقابل شعور مضاد للقوى السياسية باستحالة ضمان البقاء والتفرد بامتيازات المال والسلطة من دون تحقيق العدالة في ذلك مع الجمهور.